

شركة الاستثمارات الوطنية ش.م.ك.ع.

إعداد:

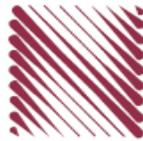
إدارة البحوث والدراسات

قطاع الاستثمارات المحلية والعربية

التقرير السنوي:

أداء بورصة الكويت

خلال السنة المنتهية بتاريخ 28 ديسمبر 2017



شركة الاستثمارات الوطنية
NATIONAL INVESTMENTS COMPANY



المحتويات	الصفحة	للإستفسار عن محتوى التقرير الرجاء الاتصال بالمسؤولين
تحليل نشاط بورصة الكويت :	3	
نشاط بورصة الكويت	4	عمرو سرحان, CFA مساعد نائب الرئيس إدارة البحوث والدراسات قطاع الاستثمارات المحلية والعربية ت: +965 222 66666 amros@nic.com.kw
مؤشرات قطاعات بورصة الكويت	10	
ملخص الشركات الأكثر ارتفاعا وانخفاضا	11	
التحليل التقني لبورصة الكويت	12	فيصل حسين مساعد مدير إدارة البحوث والدراسات قطاع الاستثمارات المحلية والعربية ت: +965 222 66666 faisalh@nic.com.kw
ملخص نشاط الأسواق الخليجية	15	
		عبد العزيز الدرياس مساعد مدير إدارة البحوث والدراسات قطاع الاستثمارات المحلية والعربية ت: +965 222 66666 abdulazizsd@nic.com.kw
		حسام أحمد محلل تقني أول إدارة البحوث والدراسات قطاع الاستثمارات المحلية والعربية ت: +965 222 66666 husama@nic.com.kw

تحليل نشاط بورصة الكويت



اختتمت بورصة الكويت عام 2017 على ارتفاع في مؤشراتها العامة وذلك قياساً الى نهاية العام 2016 حيث ارتفع المؤشر السعري بمقدار 659.9 نقطة بنسبة 11.5% والمؤشر الوزني بمقدار 21.3 نقطة بنسبة 5.6% ومؤشر كويت 15 بمقدار 29.9 نقطة بنسبة 3.4% وكذلك الحال بالنسبة للمتغيرات العامة ارتفع المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة والقيمة المتداولة بنسبة 64.1% و 99.7% على التوالي، هذا وبلغ المتوسط اليومي للقيمة المتداولة 23.0 مليون د.ك خلال عام 2017 مقابل 11.5 مليون د.ك لعام 2016.

عودة الثقة إلى السوق المحلي هو الوصف الأنسب لعام 2017، حيث تعززت هذه الحالة بعد أن سطرت بورصة الكويت صفحة جديدة في قائمة الأسواق الناشئة، ليتم ترقيته ضمن الأسواق الناشئة الثانوية لمؤشر فوتسي راسيل في نهاية شهر سبتمبر من عام 2017، وتمت الإشارة إلى هذه النقطة في المقدمة وذلك لأهمية هذا الإنجاز على المستوى الاقتصادي للدولة بشكل عام وبورصة الكويت بشكل خاص.

أما بخصوص أداء بورصة الكويت خلال سنة 2017، فقد كانت أكثر نشاطاً مقارنة بأداء سنة 2016، حيث تحقق ارتفاع في معدل قيمة التداول اليومي بنحو 99.7% بعد بلوغه 23.0 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل 11.5 مليون دينار كويتي للعام السابق، فقد شهدت مؤشرات السوق في بداية العام سلسلة من الارتفاعات وذلك بعد موجة الزخم الشرائي التي طالت شريحة كبيرة من الأسهم المدرجة وعلى وجه الخصوص الأسهم القيادية لتعبر هذه الحركة عن الرغبة الحاضرة لدى المتعاملين بدخول السوق خصوصاً في ظل صعود أسعار النفط العالمية إلى مستويات جيدة مقارنة مع عام 2016، وبداية الإفصاح عن البيانات المالية السنوية للشركات التشغيلية والبنوك وما تتضمنه من توزيعات نقدية مجزية، لتصل السيولة المتداولة في يوم 23 يناير إلى مستوى 97 مليون دينار كويتي (لم نشهد هذا المستوى منذ منتصف عام 2013). خلال الربع الثاني بعد حركة الانتعاش شهدت مؤشرات السوق الوزنية (وهي الأكثر دقة في وصف نشاط السوق) حركة من الأداء المتذبذب في مسار أفقي مائل للهبوط، لتعبر عن حركة تصحيح نسبية، وسط قيم تداولات خجولة جاءت بعد تأثر المتعاملين بعدة عوامل منها (زمنية) خاصة بدخول شهر رمضان المبارك وتقليل ساعات التداول، إلى جانب بدأ موسم الإجازة الصيفية وما يصاحبها من تراجع لنشاط المستثمر الفردي والمؤسسي معاً. أما العوامل (الفنية) التي ساهمت في الأداء المتواضع، فقد شهدنا تطورات فنية مختلفة على صعيد آليات التداول ودورة التسوية والتناقص (T+3) في منظومة ما بعد التداول المستجدة، والتي قابلها حذر وترقب من بعض الأوساط الاستثمارية.

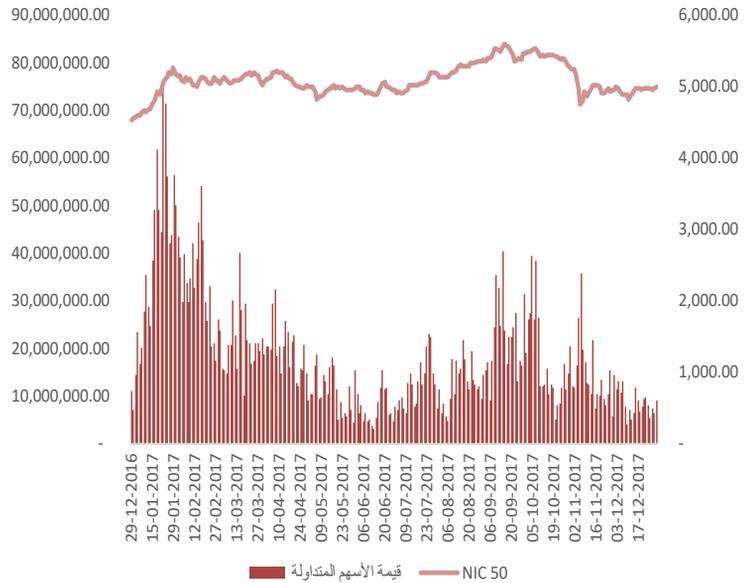
المؤشرات				
نقطة	نسبة التغير منذ بداية العام	31-Dec-17		29-Dec-16
		المؤشر السعري	▲ 11.5%	6,408
المؤشر الوزني	▲ 5.6%	401	380	
مؤشر الكويت 15	▲ 3.4%	915	885	
مؤشر NIC 50	▲ 12.8%	5,025	4,539	

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2016

أعلى و أدنى مستوى للمؤشرات				
نقطة	منذ بداية عام 2017			
	أعلى مستوى	أدنى مستوى		
السوق السعري	7,060	5,775		
السوق الوزني	445	380		
مؤشر الكويت 15	1,039	876		
مؤشر NIC 50	5,598	4,384		

المتغيرات العامة				
القيمة السوقية للشركات المدرجة (د.ك.)	نسبة التغير	28-Dec-17		29-Dec-16
		▲ 5.4%	33,357,957,836	31,659,850,003
المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة (سهم/يوم)	▲ 64.1%	201,691,228	122,933,649	
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (د.ك./يوم)	▲ 99.7%	22,920,836	11,479,600	

*ملاحظة: نسبة التغير عن أداء عام 2016



ملاحظة: تمت مراجعة مؤشر NIC50 من قبل مكتب KPMG صافي المطوع وشركاه حيث تم احتسابه بناء على أكبر خمسين شركة متداولة من حيث القيمة خلال عام كامل ويمكن الإطلاع على المؤشر وبياناته من خلال REUTERS تحت رمز "NIC50"



وعند الحديث عن الأداء الإيجابي للسوق خلال الربع الثالث نتيجة الزخم الشرائي الذي طال بعض الأسهم التشغيلية والبنوك، وارتفاع مستويات السيولة، لا بد من الإشارة إلى موضوع ترقية بورصة الكويت ضمن الأسواق الناشئة بحسب مؤشر فوتسي حيث كانت المحرك الرئيسي وراء انتعاش السوق بشكل عام والأسهم القيادية بشكل خاص، حيث أن بعد ترقية السوق يتوقع المزيد من مساهمات رؤوس الأموال المحلية لدخول السوق على المدى المتوسط والإعلان عن مرحلة جديدة في توطین الاستثمار الأجنبي على المدى الطويل على أقل تقدير، فقد أشارت بعض التقارير على توقع دخول سيولة أجنبية تتجاوز 750 مليون دولار أمريكي، تعد مثل هذه الخطوة التي تنتظرها الأوساط الاقتصادية منذ وقت طويل، دليل على نجاح الجهات الرقابية وبورصة الكويت في تبني استراتيجية هادفة في تطوير بورصة الكويت وفق المعايير العالمية. والجدير بالذكر، أن مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة الذي يضم 12 بلدا بقيمة سوقية تتجاوز ترليون دولار أمريكي، أطلق عام 2000 وهو مبني على القيمة السوقية للشركات المدرجة مع تعديله لاحتمال نسبة الأسهم الحرة لهذه الشركات. ويهدف المؤشر الى قياس أداء الشركات ذات القيم السوقية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في الأسواق الناشئة في العالم مع التأكيد بأن هذه الشركات قابلة للتداول وعليها سيولة في أسواقها، وتصنف اسواق الاسهم في مؤشرات فوتسي العالمية لاسواق الاسهم الى أربع فئات الاولى هي الاسواق المتقدمة والثانية هي الاسواق الناشئة المتقدمة والثالثة هي الاسواق الناشئة الثانوية والرابعة هي الاسواق المبتدئة.



ولعل من أبرز الأحداث المرتقبة على المدى القريب والتي تعمل في نفس هذا الاتجاه حدثين رئيسيين، الحدث الأول مرتبط بعملية التطويرات المستمرة في البيئة التشغيلية والتنظيمية لبورصة الكويت تأتي في مقدمتها تصنيف وتقسيم الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية إلى ثلاثة أسواق، إلى جانب توفير أدوات استثمارية تتوافق مع المعايير العالمية مثل التداول بالهامش والبيع على المكشوف وتفعيل دور صانع السوق، حيث تهدف هذه التغييرات الى انتعاش السوق من خلال زيادة نسبة الاسهم المتداولة وزيادة السيولة بشكل منظم ومرن في أن واحد، أما الحدث الثاني فهو مرتبط بعملية خصخصة البورصة حيث قامت هيئة أسواق المال بطرح مناقصة خصخصة البورصة أمام الجهات المتخصصة لتقديم خدمات استشارية في شأن المزايدة على حصة من أسهم رأسمال الشركة، وهو الأمر الذي يعمل على دخول مشغل عالمي للبورصة يزيد من كفاءة البيئة التشغيلية للسوق المحلي.

وبالرجوع إلى أداء السوق خلال الربع الرابع والأخير، كان الأداء ضعيفاً حيث وصل المعدل اليومي للقيمة المتداولة ما يقارب 15.5 مليون دك، فقد تراجعت البورصة تحت تأثير التوترات الجيوسياسية الإقليمية وذلك بعد أن شهد السوق موجة بيع عشوائية خلال الفترة، لتسيطر حالة من التشاؤم على نفسية المتعاملين في السوق، لاسيما في ظل غياب المحفزات التي تدفع على دخول المستثمرين، وبرأينا نرى أن السوق قد دخل مرحلة تصحيح طبيعية ومستحقة عند النظر إلى الأداء السنوي للمؤشرات الوزنية بتاريخ 17 سبتمبر 2017 قد تجاوز 17%، لذلك عادة ما نشاهد حركات تصحيح وتعديل في أسعار الأسهم في الأسواق المالية بعد موجة من الارتفاعات نتيجة إقبال المستثمرين على موجات جني أرباح، ولعل عامل آخر متمثل في نوعية المستثمرين وأحجامهم ساهم في عملية تراجع نشاط السوق، حيث أن شريحة الأفراد تعتبر من أكبر الشرائح المساهمة في سيولة السوق (بحدود 50%) وهذه النوعية من المستثمرين عادة ما تفضل الخروج من أسواق الأسهم في حالات الأزمات والتطورات السياسية واتباع أسلوب الحذر والترقب بشكل مبالغ نوعا ما، وعليه يمكننا القول بأن العوامل الفنية والأجواء الجيوسياسية السلبية قد اجتمعا في ذات التوقيت (الربع الأخير من السنة) لتؤثر سلباً على العمليات الاستثمارية في بورصة الكويت.

تطور المؤشر السعري خلال عام 2017			
الشهر	المؤشر (نقطة)	مقدار التغير (نقطة)	نسبة التغير %
يناير	6,832	1,084	18.9%
فبراير	6,783	(49)	-0.7%
مارس	7,029	246	3.6%
أبريل	6,843	(186)	-2.7%
مايو	6,785	(58)	-0.8%
يونيو	6,763	(23)	-0.3%
يوليو	6,852	89	1.3%
أغسطس	6,892	40	0.6%
سبتمبر	6,680	(212)	-3.1%
أكتوبر	6,514	(166)	-2.5%
نوفمبر	6,197	(317)	-4.9%
ديسمبر	6,408	212	3.4%



ولعل لقاء الضوء على أهم الأحداث والتغيرات الاقتصادية يشكل أمراً هاماً في قراءة الوضع الاقتصادي المحلي وأثره على أداء السوق، بدايةً النظر يكون على حركة أسعار أسواق النفط الخام وأثارها الاقتصادية، حيث أن الاقتصاد الكويتي يعتمد بشكل أساسي على إيرادات النفط (تشكل ما يقارب 90% من إيرادات الدولة). إن استمرار التعاون بين أعضاء منظمة أوبك وخارجها خلال هذا العام (2017) في تخفيض إنتاج النفط بهدف إزالة وفرة المعروض العالمي من النفط الخام من جهة العرض وتعافي أداء الاقتصاد العالمي في تحسن معدلات الطلب، الأمر الذي ساهم في توازن السوق النفطي وتصحيح حركة التراجع لأسعاره منذ منتصف عام 2014، ليصل سعر النفط الكويتي إلى مستويات 63 دولار أمريكي في نهاية شهر ديسمبر 2017، وبناء على المعطيات السابقة بلغ معدل سعر البرميل 44.7 دولار أمريكي للسنة المالية السابقة 2016/2017 وتسجيل الموازنة العامة عجزاً فعلياً بلغ 4.6 مليار د.ك، بينما يتوقع أن يكون هناك تحسن أكبر في بند الإيرادات للسنة المالية 2017/2018 (معدل سعر البرميل للنفط الكويتي 51.6 دولار أمريكي خلال 9 شهور) ليتوقع عليه تراجع عجز الموازنة العامة إلى ما بين (3.5 - 4.0) مليار د.ك، والجدير بالذكر أن الحكومة الكويتية قد نجحت في دخول أسواق الدين العالمية في مارس 2017 بعد إصدارها سندات بقيمة 8 مليارات دولار أمريكي بأسعار تنافسية وذلك بهدف تمويل عجز الموازنة العامة.



كما أن انخفاض معدل إنتاج النفط بنحو 5% والذي يعكس التزام دولة الكويت باتفاق أوبك لتخفيض إنتاج النفط، سيؤدي إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي لعام 2017 بنسبة 2.5% وذلك لتراجع الإيرادات من الصادرات النفطية بشكل عام، ونتيجة هذه التحديات للاقتصاد الوطني، قامت الحكومة في بداية عام 2017 بوضع رؤية جديدة 2035 تسعى من خلالها لتحقيق خمسة أهداف استراتيجية تعمل على تحقيق اقتصاد مستدام، ومبنية على العديد من البرامج التنموية على المدى القصير والطويل، إلى جانب المردود الإيجابي من خطط التنوع الاقتصادي في القطاع غير النفطي في ظل تركيز الدولة لزيادة النفقات الرأسمالية في شتى قطاعات الاقتصاد، إلا أن الملاحظ هو التباطؤ الحكومي في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي خصوصاً في ظل معارضة شعبية لإجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية. وفي نقطة أخرى خاصة بالسياسة النقدية التي طبقها بنك الكويت المركزي في عام 2017 لادب من الإشارة إلى نجاح البنك في بقاء سعر الخصم في معدلات (2.5% - 2.75%) داعمة لتعافي معدلات النمو الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية غير النفطية من جهة والبقاء على تنافسية وجاذبية الدينار الكويتي كوعاء للمخدرات المحلية في معادلة صعبة نسبياً، خصوصاً في ظل تواضع معدلات نمو الائتمان المصرفي المحلي، وهو أمر يحسب للبنك في سياساته النقدية المرنة وكيفية تعاطيها مع تغيرات أسواق العملات العالمية لسياساتها التوسعية والانكماشية.

وبرأينا أن عام 2018 هو استمرار للتحديات التي فرضتها الأوضاع السياسية والاقتصادية المستجدة، فالتطورات الجيوسياسية وضبابية المشهد السياسي الإقليمي تشكل تحدياً للنمو الاقتصادي، ومدى صمود اتفاقية أوبك (بتخفيض الإنتاج النفطي خلال سنة 2018) تشكل تحدي آخر من زاوية أخرى، حيث يشكل المحور الأول عاملاً أساسياً في عملية تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لزيادة المشاريع الرأسمالية والتوسع في نشاط القطاعات غير النفطية وعملية استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، في حين يمثل المحور الآخر عامل جوهري في استقرار أسعار النفط العالمية، والذي يرتبط مباشرة بالهيكل المالي للدولة ومدى قدرتها على تطبيق خططها التنموية على المدى الطويل،

تطور المؤشر الوزني خلال عام 2017			
الشهر	المؤشر (نقطة)	مقدار التغير (نقطة)	نسبة التغير %
يناير	427	47	12.4%
فبراير	424	(3)	-0.8%
مارس	413	(11)	-2.5%
أبريل	408	(5)	-1.2%
مايو	404	(4)	-0.9%
يونيو	399	(5)	-1.3%
يوليو	413	14	3.5%
أغسطس	431	17	4.2%
سبتمبر	431	0	0.0%
أكتوبر	420	(11)	-2.5%
نوفمبر	399	(21)	-5.0%
ديسمبر	401	3	0.7%

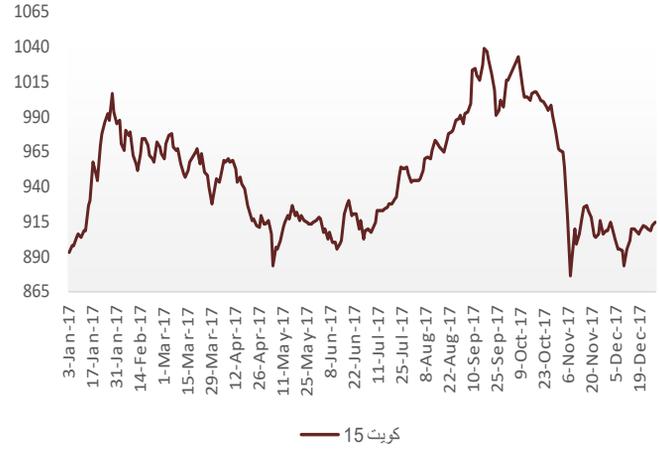


وفي ظل هذه التحديات والعراقيل التي تفرضها المتغيرات السريعة، يبقى التعاون المثمر بين الحكومة والبرلمان الكويتي هو صمام الأمان في تخطي الأزمات التي تشهدها الساحة الإقليمية، مع إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وفق نموذج نمو يقوده مبدأ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ويكون قادر على الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وهو الأمر الذي أكد عليه الخطاب السامي في افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني للفصل التشريعي الـ 15 لمجلس الأمة ليشير إلى هذه التحديات وأهمية العمل على تحقيق أمن الكويت والحفاظ على الوحدة الوطنية، مع أهمية التنمية المستدامة الشاملة من خلال إصلاح اقتصادنا الوطني، الذي يعاني من اختلالات هيكلية أولها الاعتماد على مورد طبيعي وحيد وناضب هو النفط، حيث أن الإصلاح الاقتصادي لم يعد خياراً مطروحاً يمكن الاستغناء عنه، بل أصبح ضرورة ملحة تضمن الاستدامة لبناء مستقبل جديد وواعد لدولتنا الحبيبة الكويت.

هذا وبالنظر إلى الوضع العام للسوق خلال سنة 2017 نجد أنه مر بمنعطفات تاريخية مهمة ونرى من الأجدى أن يتم تقسيمها حسب تسلسلها الزمني حتى يتضح تأثير كل فترة أو حدث:-

الربع الأول

بداية عام مشرقة للبورصة الكويتية، بعد أن حلقت مؤشرات السوق إلى مستويات جديدة خلال الربع الأول من العام 2017، حيث استطاع المؤشر السعري ان يحقق أرباح تجاوزت 22.3% منذ بداية السنة وصعوده إلى مستوى 7,029 في جلسة 30 مارس 2017، هذا وقد جاء هذا الصعود مدعوماً بتحسّن ملحوظ في مستويات السيولة المتداولة، هذا فإن التحول الإيجابي لمتغيرات نشاط البورصة التي لم يشهدها السوق منذ عدة سنوات بسبب تراجع أسعار النفط، الأمر يؤكد على عودة ثقة المستثمر المحلي في الاستثمار بالأوراق المالية المدرجة في بورصة الكويت. فانتعاش أسعار البترول العالمية واستقرارها فوق مستوى 50 دولار بعد اتفاق الأعضاء المصدرين للنفط على تخفيض إنتاج النفط، هو المحرك الرئيسي في خلق الحالة التفاوضية التي سيطرت على نفسية المتعاملين. وإلى جانب العديد من العوامل التي تعززت من هذه الأجواء الإيجابية ومن أهمها عمليات الاستحواذ النشطة خلال الفترة الماضية خصوصاً إعلان المساهم الرئيسي للشركة الكويتية للأغذية (أمريكانا) - شركة الخير الوطنية - عن قيامها بإبرام اتفاقية بيع مبدئية لمشروطة لشركة أدبتيو وما صاحبها من ارتفاع شريحة كبيرة من الأسهم وأضف إلى ذلك إعلان الحكومة عن تراجع العجز في الموازنة العامة وخططها المستقبلية في زيادة الانفاق الاستثماري في عدة قطاعات اقتصادية. وخلال منتصف الربع الأول في عام 2017 وبالتحديد شهر فبراير فقد بدأ اتجاه المتداولين في البورصة الكويتية نحو المزيد من الترقب والعزوف النسبي عن التداول خلال الفترة بدليل تراجع مستويات السيولة وأحجام التداول، ويأتي هذا الأمر كرد فعل طبيعي بعد المكاسب التي حققها السوق خلال شهر يناير، ليعلم المستثمرين بشكل غير مباشر عن رغبتهم بالمزيد من المحفزات التي تدفعهم لدخول السوق. ورغم شح السيولة والحوافز خلال شهر فبراير إلا أن مؤشرات البورصة الكويتية قد انخفضت بشكل طفيف، تخللها استمرار عمليات مضاربية وعمليات جني الأرباح على الأسهم التي شهدت ارتفاعاً خلال شهر يناير حيث برزت عمليات شراء الانتقائي للأسهم القيادية في مختلف القطاعات خاصة بعد إعلان معظم الشركات القيادية عن أرباحها وخصوصاً قطاع البنوك والذي وصل نمو أرباحه بنسبة 14% لتصل إلى 756.6 مليون د.ك خلال العام 2016 بالمقارنة مع العام 2015، بالإضافة إلى ارتفاع أرباح قطاع الاتصالات خلال عام 2016 بنسبة 8.8% لتصل إلى 237.5 مليون د.ك بالمقارنة مع عام 2015 وارتفاع مستوى أرباح الشركات التشغيلية بشكل عام وذات التوزيعات النقدية منها بشكل خاص، حيث كان لهم دوراً رئيسياً في النشاط الملحوظ للسوق من جانب بعض المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية.



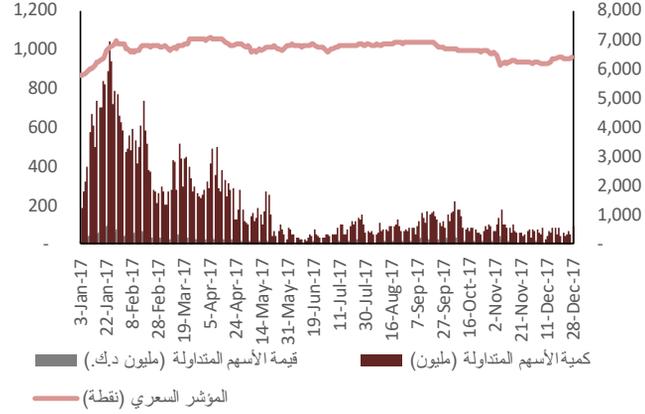
كوت 15

تطور مؤشر كويت 15 خلال عام 2017			
الشهر	المؤشر (نقطة)	مقدار التغير (نقطة)	نسبة التغير %
يناير	985	100	11.3%
فبراير	964	(21)	-2.2%
مارس	934	(30)	-3.1%
أبريل	919	(14)	-1.5%
مايو	916	(4)	-0.4%
يونيو	910	(6)	-0.6%
يوليو	943	33	3.6%
أغسطس	985	42	4.4%
سبتمبر	997	12	1.3%
أكتوبر	968	(30)	-3.0%
نوفمبر	909	(59)	-6.1%
ديسمبر	915	6	0.7%



الربع الثاني

وبعد هذا الأداء الملفت لمؤشرات السوق وقيم التداول في بداية السنة كان من الطبيعي أن تأتي مرحلة الحركة التصحيحية التي شهدتها البورصة منذ شهر فبراير حتى نهاية منتصف عام 2017، وهو أمر يمكن ملامسته بعد الأداء المتذبذب للمؤشرات الوزنية بالاتجاه الهابط، فالمؤشرات الوزنية أكثر دقة في قراءة نشاط السوق، وتراجع المعدل اليومي للقيمة المتداولة من 53.9 مليون دك في شهر يناير إلى 45 مليون دك في شهر فبراير و29.7 مليون دك في شهر مارس وذلك بعد أن طالت عمليات جني الأرباح شريحة واسعة من الأسهم التي ارتفعت أسعارها إلى مستويات قياسية في بداية السنة. إلا أن الملاحظ هو انحسار السيولة بالشهور الثلاثة الأخيرة من الفترة، حيث تراجع المعدل اليومي إلى 25.9 مليون دك في شهر إبريل و13.1 مليون دك في شهر مايو و8.4 مليون دك في شهر يونيو. برأينا وراء هذا التراجع في النشاط محصلة عدة عوامل كانت تلقي بظلالها على مناخ الاستثمار في بورصة الكويت، بداية من حالة الترقب التي سلكها المستثمرين في انتظار النتائج الفصلية للعديد من الشركات المدرجة، ثم دخول السوق في تطورات فنية مختلفة على صعيد آليات التداول ودورة التسوية والتقاص (T+3) في منظومة ما بعد التداول المستجدة، والتي عززت من حالة الحذر والترقب لدى المتعاملين. إلى جانب بدأ موسم الإجازة الصيفية وشهر رمضان المبارك وما يصاحبهما من تراجع لنشاط السوق بشكل عام، لاسيما في ظل تراجع أسعار النفط العالمية دون مستوى 50 دولار أمريكي والأجواء الجيوسياسية في منطقة الخليج.



الربع الثالث

صحة شرائية ثانية شهدتها بورصة الكويت خلال فترة الربع الثالث، وذلك بعد ان بات السوق الكويتي قد قاب قوسين أو أدنى من ترفيته إلى الأسواق الناشئة بحسب مؤشر فوتسي، حيث شهد كلا من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 سلسلة من الارتفاعات وتسجيل قمم لم نشهدها منذ فترة طويلة وسط مستويات سيولة جيدة عكست القوة الشرائية التي شهدتها السوق، علما بأن حركة صعود المؤشرات الوزنية (وهي الأكثر أهمية في قراءة السوق) التي تشكلت خلال الثلاثة أشهر الأخيرة، قد جاءت بعد فترة تصحيح امتدت من منتصف الربع الأول حتى نهاية الربع الثاني، حيث انخفض المؤشر الوزني بنسبة 6.6% وإغلاقه دون مستوى 400 نقطة، وذلك في ظل وجود ظروف وعوامل داخلية وخارجية أثرت على تعاملات السوق وانحسار سيولته، وعند الحديث عن الأداء الإيجابي للسوق خلال الربع الثالث نتيجة الزخم الشرائي الذي طال بعض الأسهم التشغيلية والبنوك، وارتفاع مستويات السيولة، لا بد من الإشارة إلى محطة احتمالية ترقية بورصة الكويت ضمن الأسواق الناشئة بحسب مؤشر فوتسي حيث كانت المحرك الرئيسي وراء انتعاش السوق بشكل عام والأسهم القيادية بشكل خاص، حيث أن في حال ترقية السوق يتوقع المزيد من مساهمات رؤوس الأموال المحلية لدخول السوق على المدى القصير والإعلان عن مرحلة جديدة في توطيد الاستثمار الأجنبي على المدى الطويل، ومن جانب آخر ساهمت عوامل أخرى في دفع السوق نحو الصعود في تلك الفترة، بداية من صعود أسعار النفط لمستويات قياسية وتوازن نسبي لأسواق البترول العالمية، والتأثير الإيجابي من صفقة بيع شركة زين لاسهم خزيتها إلى الشركة العمانية للاتصالات لتعكس مثل هذه الصفقة جاذبية القطاع الخاص للاستثمار الأجنبي. في حين شهد السوق على نوع من التصحيح في نهاية الفترة على ضوء عمليات جني الأرباح والضغط البيعية التي طالت الأسهم القيادية، وهي تأتي ضمن حركة تصحيحية طبيعية خصوصاً بعد وصول أسعار اسهم الشركات التشغيلية والبنوك إلى مستويات قياسية.

تطور المعدل اليومي لقيم التداول خلال عام 2017

الشهر	المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون دك.)	نسبة التغير %
يناير	53.9	390.4%
فبراير	45.6	-15.4%
مارس	29.7	-34.9%
أبريل	25.9	-12.9%
مايو	13.1	-49.5%
يونيو	8.4	-35.9%
يوليو	13.7	63.0%
أغسطس	14.6	6.6%
سبتمبر	25.1	72.1%
أكتوبر	20.3	-19.2%
نوفمبر	15.6	-23.0%
ديسمبر	9.6	-38.3%



الربع الرابع

أما في هذه المرحلة والتي اختتمت بورصة الكويت تعاملاتها لعام 2017 ، فقد اختلفت نسبيا في نمطها عن طبيعة تداولات باقي السنة، فخلال شهر أكتوبر انتهت البورصة تعاملاتها الشهرية على انخفاض، وذلك بسبب تراجع النشاط بشكل عام حيث سيطرت عمليات الضغوط البيعية وجني الأرباح على شريحة واسعة من الأسهم لتتراجع أحجام التداول، ولعل تباطؤ وتيرة التعاملات في بورصة الكويت بسبب عدة عوامل اجتمعت في نفس التوقيت، أهمها دخول السوق حركة تصحيح بعد الأداء الإيجابي الذي شهده السوق في الربع الثالث (خصوصا الأسهم القيادية) بسبب توقع المستثمرين لترقية البورصة، ثانيا حالة الحذر والترقب للمتعاملين بانتظار البيانات المالية الفصلية للشركات المدرجة خصوصا أن هناك جزء كبير من الشركات لم تعلن عن نتائجها المالية ليفضل بعض المستثمرين انتظار هذه النتائج لدخول السوق، وفي بداية شهر نوفمبر تكبدت بورصة الكويت خسائر كبيرة نتيجة عمليات البيع المكثفة التي طالت شريحة واسعة من الأسهم، وترجع هذه العمليات الى التغيرات النفسية للمتداولين في البورصة بين الخوف والحذر بشكل مبالغ فيه جراء الأحداث الجيوسياسية في المنطقة، ويعتبر هذا الأداء السلبي لبورصة الكويت متفوقاً على الأداء السلبي لباقي أسواق الخليج، مما يعكس حالة الخوف والهلع الزائد للمتداولين، حيث ان مازاد من حدة النزول والتراجع هو وصول الأسهم بشكل عام والاسهم القيادية والتشغيلية بوجه خاص الى أسعار مرتفعة نسبياً خلال الفترة القصيرة الماضية، مما شجع المتداولين للقيام بعمليات البيع وجني الأرباح، مقارنة مع المكاسب المتواضعة التي حققتها اسواق الدول الخليجية.

الأرقام القياسية للعام 2017

شهد العام 2017 العديد من الأحداث المؤثرة سواء من الناحية الاقتصادية او السياسية كان لها الاثر البالغ على توجه السوق سواء من ناحية مؤشراته أو متغيراته العامة، ونسرد في النقاط أدناه بعض من الأرقام القياسية التي تحققت خلال ذلك العام:

- تم تداول أكبر قيمة متداولة في يوم 23 يناير 2017 بقيمة بلغت 97 مليون دينار كويتي، بالمقارنة مع أعلى قيمة تداول في العام قبله والتي بلغت 33.9 مليون دينار كويتي بتاريخ 26 أكتوبر 2016.
- أما بالنسبة لأدنى قيمة متداولة فقد بلغت 3.9 مليون بتاريخ 13 يونيو 2017، بالمقارنة مع ادنى قيمة تداول في العام قبله بقيمة 2.8 مليون دينار كويتي وذلك بتاريخ 1 سبتمبر 2016.
- وصل المؤشر السعري لأعلى مستوى 7,059.6 نقطة يوم 5 إبريل 2017، فيما كان المؤشر السعري عند أدنى مستوى له بتاريخ 3 يناير 2017 عند مستوى 5,775.0 نقطة
- وصل المؤشر الوزني لأعلى مستوى يوم 17 سبتمبر 2017 حيث اقلل عند مستوى 444.9 نقطة، ، فيما كان المؤشر الوزني عند أدنى مستوى له بتاريخ 2 يناير 2017 عند مستوى 380.3 نقطة.
- وصل مؤشر كويت 15 لأعلى مستوى يوم 17 سبتمبر 2017 حيث اقلل عند مستوى 1,039.1 نقطة، فيما كان مؤشر كويت 15 عند أدنى مستوى له بتاريخ 7 نوفمبر 2017 عند مستوى 875.6 نقطة.
- بلغ إجمالي عدد الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية الرسمي بنهاية عام 2017 عدد 157 شركة مقارنة مع عدد 184 شركة بعام 2016، و190 شركة بعام 2015 و 193 شركة بعام 2014 و 196 شركة في عام 2013 و 200 شركة في عام 2012.



مؤشرات قطاعات بورصة الكويت

مؤشرات قطاعات السوق

القطاع	المؤشر		السعر إلى الربحية	السعر إلى القيمة الدفترية	العائد الجاري	العائد على حقوق الملكية
	31-Dec-17	نسبة التغير				
النفط والغاز	964	23.4%	(82.8)	0.8	0.0%	-1.0%
المواد الأساسية	1,254	24.8%	16.8	1.1	2.5%	6.6%
الصناعية	1,839	36.9%	15.5	1.1	1.6%	7.4%
السلع الاستهلاكية	822	-26.9%	11.0	1.7	1.5%	15.7%
الرعاية الصحية	1,511	41.2%	22.1	2.6	0.0%	11.6%
الخدمات الاستهلاكية	901	-2.5%	43.8	1.7	2.3%	3.9%
الاتصالات	558	-12.2%	12.0	1.4	6.5%	11.3%
البنوك	913	9.0%	14.7	1.4	2.1%	9.4%
التأمين	1,106	11.2%	12.9	0.9	3.6%	7.1%
العقار	933	7.2%	20.8	0.7	1.9%	3.6%
الخدمات المالية	619	3.7%	24.0	0.7	1.1%	3.0%
التكنولوجيا	479	-21.2%	5.9	0.8	0.0%	13.4%

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2016

نشاط قطاعات السوق

	القيمة		الكمية	
	31-Dec-17	نسبة التغير	31-Dec-17	نسبة التغير
النفط والغاز	79,122,244	62.7%	1,437,395,335	0.6%
المواد الأساسية	103,133,966	157.9%	247,001,349	88.3%
الصناعية	649,760,417	119.7%	3,164,869,801	21.4%
السلع الاستهلاكية	110,978,350	-32.1%	502,859,876	54.5%
الرعاية الصحية	1,686,076	-93.6%	6,078,042	-89.4%
الخدمات الاستهلاكية	77,989,838	5.1%	788,824,025	-13.7%
الاتصالات	666,120,318	125.3%	2,376,842,305	36.3%
البنوك	1,723,568,845	75.0%	6,652,376,574	76.1%
التأمين	5,854,776	70.5%	69,163,410	118.0%
العقار	938,033,638	158.2%	16,490,976,861	106.3%
الخدمات المالية	1,340,457,352	135.2%	18,398,383,504	63.7%
التكنولوجيا	10,582,405	87.3%	86,344,580	25.4%

*ملاحظة: نسبة التغير عن أداء عام 2016

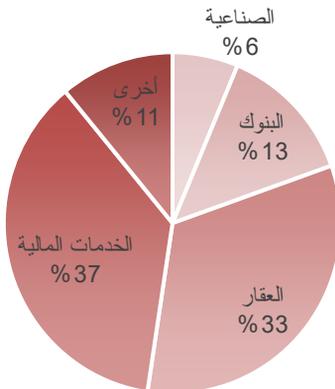
- ارتفعت معظم مؤشرات قطاعات السوق خلال عام 2017 وذلك بالمقارنة مع نهاية عام 2016، حيث تصدر قطاع الرعاية الصحية قائمة القطاعات المرتفعة بنسبة 41.2% ثم جاء قطاع الصناعية مرتفعا بنسبة 36.9% ثم قطاع المواد الأساسية مرتفعا بنسبة 24.8%، فيما تصدر قطاع السلع الاستهلاكية القطاعات المنخفضة خلال عام 2017 حيث انخفض بنسبة 26.9% ثم جاء قطاع التكنولوجيا منخفضا بنسبة 21.2%.

- أما على صعيد القيمة المتداولة خلال عام 2017 وذلك بالمقارنة مع عام 2016، فقد ارتفعت معظم القطاعات وكان أبرزها قطاع العقار والمواد الأساسية بنسب بلغت 158.2% و 157.9% على التوالي. في حين انخفض قطاع الرعاية الصحية بنسبة بلغت 93.6% ثم قطاع السلع الاستهلاكية انخفض بنسبة 32.1%.

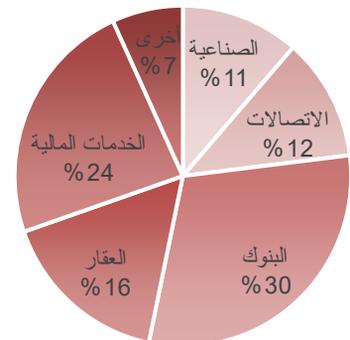
- احتلت قطاعات البنوك والخدمات المالية والعقار المراتب الأولى من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2017 بنسب 30% و 24% و 16% على التوالي.

- احتل قطاعي الخدمات المالية والعقار خلال عام 2017 المراتب الأولى من حيث كمية الاسهم المتداولة بحصة بلغت نسبتها 37% و 33% على التوالي.

كمية الأسهم المتداولة



قيمة الأسهم المتداولة





ملخص الشركات الأكثر ارتفاعا و انخفاضا

• تصدر شركة الأملاك العقارية ريم قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا خلال عام 2017 محققا مكاسب بلغت نسبتها 153.1% مقارنة مع إقبال نهاية عام 2016 لينتهي بذلك تداولات عام 2017 مغلقا عند سعر 496 فلسا تبعه سهم شركة الامتيازات الخليجية القابضة مرتفعا بنسبة 136.7% خلال عام 2017 مغلقا عند سعر 71 فلسا.

• احتل سهم الشركة الكويتية للكيبيل التلفزيوني قائمة الشركات الأكثر انخفاضا خلال عام 2017 مسجلا تراجعا بلغ نسبته 70.4% مقارنة مع إقبال نهاية عام 2016 لينتهي بذلك تداولات عام 2017 مغلقا عند سعر 19 فلسا تبعه سهم الشركة الكويتية للأغذية منخفضا بنسبة 57.2% خلال عام 2017 مغلقا عند سعر 1112 فلسا.

• تصدر سهم شركة الاتصالات المتنقلة قائمة الشركات الأعلى تداولاً من حيث قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2017 بقيمة تداول بلغت 586.9 مليون دك لينتهي بذلك تداولات عام 2017 مغلقا عند سعر 434 فلسا. وجاء سهم بيت التمويل الكويتي بالمركز الثاني بقيمة تداول بلغت 533.8 مليون دك لينتهي بذلك تداولات عام 2017 عند سعر 576 فلسا. ثم جاء سهم بنك الكويت الوطني بالمركز الثالث بقيمة تداول بلغت 403.5 مليون دك لينتهي بذلك تداولات عام 2017 مغلقا عند سعر 728 فلسا.

الشركات الأكثر ارتفاعا بالنسبة للتغير في سعر السهم

الشركة	سعر الإقبال (فلس)	نسبة التغير القيمة (د.ك.)	أداء معدل قيم التداول	الكمية (سهم)
شركة ادارة الاملاك العقارية - ريم	496	153.1%	9226.3%	54,112,490
شركة الامتيازات الخليجية القابضة	71	136.7%	15.2%	60,825,461
شركة جواد القابضة ش.م.ك	87	104.7%	523.0%	447,949,643
الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة	90	100.0%	1.4%	700,954
الشركة الوطنية للخدمات البترولية	792	67.7%	150.2%	9,247,192
شركة الموساة للرعاية الصحية	400	60.0%	39.0%	770,388
شركة الأفكو لتسويق شراء وتاجير الطائرات	375	56.3%	22.2%	54,395,752
شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية	158	54.9%	1983.4%	2,262,603,862
شركة المعادن والصناعات التحويلية	75	51.4%	1.4%	4,492,375
المجموعة التعليمية القابضة	309	50.0%	81.3%	39,022,165

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2016

الشركات الأكثر انخفاضا بالنسبة للتغير في سعر السهم

الشركة	سعر الإقبال (فلس)	نسبة التغير القيمة (د.ك.)	الكمية (سهم)
الشركة الكويتية للكيبيل التلفزيوني	19	-70.4%	4,277,264
الشركة الكويتية للأغذية	1112	-57.2%	9,345,702
شركة ياكو الطبية	175	-51.4%	5,156,647
شركة أفاق للخدمات التربوية (ش.م.ك)	90	-44.4%	1,482,068
شركة المعادن القابضة	33.4	-42.4%	353,352,729
شركة رمال الكويت العقارية	38.9	-41.9%	928,082,539
شركة تصنيف وتحصيل الأموال	25	-41.9%	4,053,149
شركة ليفكت العقارية	23.4	-41.5%	82,329,422
شركة وربة للتأمين	64.5	-36.8%	3,520,739
شركة أوجان الخليج العقارية (ش.م.ك.ع)	31.6	-34.8%	199,141,828

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2016

أعلى 10 شركات تداولاً من حيث القيمة

الشركة	سعر الإقبال (فلس)	نسبة التغير القيمة (د.ك.)	أداء معدل قيم التداول	الكمية (سهم)
شركة الاتصالات المتنقلة	434	5.9%	44.4%	1,223,164,620
بيت التمويل الكويتي	576	17.3%	74.0%	968,887,633
بنك الكويت الوطني	728	17.6%	59.8%	566,293,255
شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية	158	54.9%	1983.4%	2,262,603,862
شركة أجيليتي للمخازن العمومية	802	42.3%	41.9%	385,376,312
البنك الأهلي المتحد (ش.م.ب)	206	16.8%	499.2%	927,758,029
بنك الإنمار (ش.م.ب)	42.2	11.1%	247.4%	2,658,182,208
شركة هيومن سوفت القابضة	3739	38.5%	2065.2%	38,519,839
بنك وربة	230	3.6%	312.1%	418,292,598
شركة أبيار للتطوير العقاري	20.3	-9.8%	67.5%	3,370,285,614

*ملاحظة: نسبة التغير عن أداء عام 2016

التحليل التقني لبورصة الكويت



التحليل التقني للمؤشر السعري لبورصة الكويت

المؤشر السعري ينمو بمعدل 11.5% خلال عام 2017

أنهى المؤشر السعري لبورصة الكويت تداولاته لعام 2017 على صعود كبير، وذلك بالمقارنة مع اقفاله لعام 2016 .
وبنهاية جلسة تداول يوم الخميس الموافق 28/12/2017 يكون المؤشر السعري قد ودع تداولات عام 2017، محققا صعودا بمقدار 660 نقطة تقريبا بمعدل 11.5%.

أداء المؤشر السعري خلال عام 2017			
من 29 ديسمبر 2016 حتى 28 ديسمبر 2017	الأعلى	الأدنى	التغير (نقطة)
	7091.46	5748.43	التغير (%)
	6/4/2017	2/1/2017	660.01
			11.5%
مستويات الدعم		مستويات المقاومة	
الأول	6200	الأول	6450
الثاني	6000	الثاني	6650
الثالث	5850	الثالث	6950

2017 .. أفضل أداء سنوي للمؤشر السعري منذ 2013

جاء أداء المؤشر السعري خلال شهر يناير 2017 بمثابة أفضل أداء شهري للمؤشر على الإطلاق، حيث حقق المؤشر نموا بمعدل 19% تقريبا، وذلك استكمالا للاتجاه الصاعد الذي استهلته منذ منتصف شهر أكتوبر لعام 2016.

كما استطاع المؤشر خلال هذا الاتجاه الصاعد من تسجيل مستويات سعرية جديدة خلال الربع الأول، لم يشهدها المؤشر منذ شهر أكتوبر 2014، وذلك بعد وصوله إلى مستوى 7070 نقطة.

لكن تداولات المؤشر منذ شهر أبريل وحتى نهاية شهر أغسطس تقريبا كانت في اتجاه أفقي مائل إلى التراجع نسبيا، وبطبيعة الحال لم يخل الأمر من وجود بعض عمليات الصعود والهبوط.

أما حركة المؤشر منذ شهر سبتمبر وحتى أوائل شهر ديسمبر، فقد شهدت اتجاهها معاكسا، حيث تعرض المؤشر إلى ضغوط بيعية شديدة وعمليات جني أرباح من جهة، ومن جهة أخرى لعبت العوامل الجيوسياسية الإقليمية دورا بارزا في زيادة حدة تراجع وهبوط المؤشر إلى أدنى مستوى له منذ شهر يناير الماضي بعد اقترابه كثيرا من مستوى 6000 نقطة خلال شهر نوفمبر، وذلك قبل ان يتعافى المؤشر قليلا ويقلص هذا التراجع تدريجيا خلال تداولات ما تبقى من شهر ديسمبر.

وبذلك يكون المؤشر السعري قد سجل أعلى مستوى له خلال عام 2017 عند مستوى 7092 نقطة، أما أدنى مستوى له لذات العام فكان عند 6027 نقطة، وجاء مستوى الإقفال عند 6408 نقطة.

الرؤية العامة للمؤشر السعري من الناحية الفنية

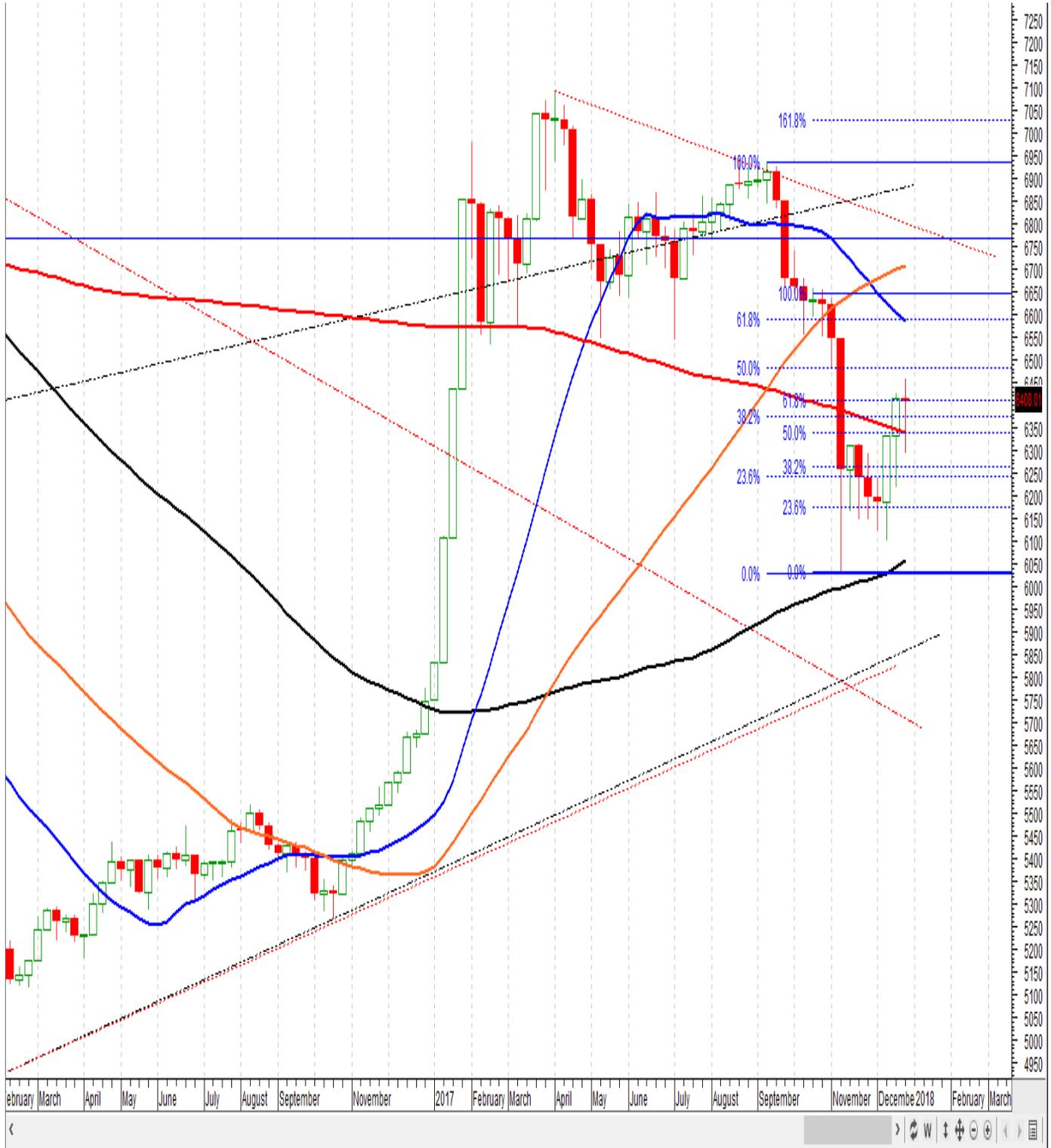
من دراسة الشكل البياني للمؤشر السعري، يتضح لنا أن المؤشر السعري يتداول في اتجاه صاعد على المدى القصير، واتجاه شبه هابط على المدى المتوسط، كما أن المؤشر يواجه منطقة دعم هامة عند مستويات 6000 - 6100 نقطة، لذلك فإنه في حال قدرة المؤشر على البقاء فوق هذه المستويات، فهذا بدوره سوف يجعل المؤشر يواصل صعوده على المدى القصير، في محاولة منه لإختراق مستوى 6450 نقطة، أو بمعنى آخر فإن بقاء المؤشر فوق مستوى 6200 نقطة، يجعل إيجابية الوضع قائمة، وهذا بدوره سوف يعزز من قدرته على الصعود لإختبار مستوى المقاومة 6650 نقطة.

أما في حالة كسر المؤشر لمستوى 6200 نقطة والبقاء دونه فهذا بدوره سوف يدفع المؤشر لمزيد من التراجع نحو مستوى 6000، 5900 نقطة. كما أن نجاح المؤشر في اختراق مستوى 6650 نقطة، فإن ذلك سوف يفتح له المجال لإختبار مستوى 7000 نقطة مجددا.

أي أن حركة المؤشر سوف تكون محصورة بين مستوى الدعم 6200 نقطة ومستوى 6650 نقطة حتى يتم كسر أحدهما.



الرسم البياني للمؤشر السعري على الفاصل الزمني الإسبوعي



ملخص نشاط الأسواق الخليجية



مقارنة أسواق الخليج *

تباين أداء معظم مؤشرات الأسواق الخليجية خلال سنة 2017 حيث ارتفعت بورصة البحرين بنسبة 7.0%، ثم بورصة الكويت (المؤشر الوزني) بنسبة 5.6% ثم سوق المالية السعودية بنسبة 0.3%، أما على صعيد الآخر فقد انخفضت بورصة قطر بنسبة 18.3% وسوق مسقط للأوراق المالية وسوق دبي المالي وسوق أبو ظبي للأوراق المالية بنسبة 12.7% و 4.6% و 3.3% على التوالي.

المؤشرات الخليجية						
المؤشر	نسبة التغير عن الأسبوع الماضي	نسبة التغير عن بداية الشهر	نسبة التغير عن بداية السنة	المؤشر	28-Dec-17	
بورصة الكويت (المؤشر الوزني)	▲ 5.6%	▲ 0.7%	▲ 5.6%	401		
بورصة الكويت (المؤشر السعري)	▲ 11.5%	▲ 3.4%	▲ 11.5%	6,408		
بورصة الكويت (مؤشر كويت 15)	▲ 3.4%	▲ 0.7%	▲ 3.4%	915		
السوق المالية السعودية	▲ 0.3%	▲ 3.7%	▲ 0.3%	7,231		
بورصة قطر	▲ -18.3%	▲ 9.6%	▼ -18.3%	8,526		
بورصة البحرين	▲ 7.0%	▲ 1.7%	▲ 7.0%	1,306		
سوق مسقط للأوراق المالية	▼ -12.7%	▲ -1.2%	▼ -12.7%	5,047		
سوق دبي المالي	▲ -4.6%	▲ -1.5%	▼ -4.6%	3,370		
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	▼ -3.3%	▼ 2.7%	▼ -3.3%	4,398		

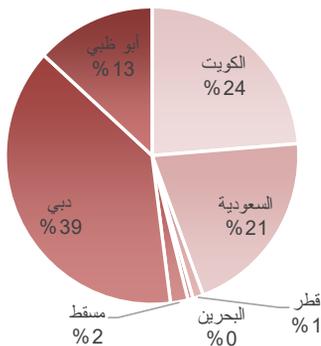
*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية سنة 2016

أداء الأسواق الخليجية

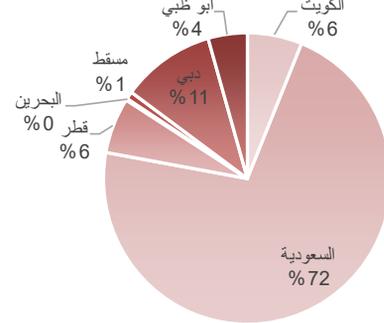
أداء الأسواق الخليجية									
معدل الكمية اليومي	نسبة التغير	مجموع كمية التداول	نسبة التغير	معدل القيمة اليومي خلال 3 شهور	نسبة التغير	معدل القيمة اليومي	نسبة التغير	مجموع قيم التداول	القيمة بالدولار الأمريكي (000)
201,691	▲ 76%	50,221,116	▲ 33%	57,150	▲ 100%	75,898	▲ 114%	18,898,543	بورصة الكويت
174,700	▲ 193%	43,675,007	▲ 1%	873,411	▼ -36%	881,186	▼ -21%	220,296,570	السوق المالية السعودية
9,453	▲ 421%	2,448,372	▲ 34%	54,889	▲ 5%	73,350	▲ 11%	18,997,727	بورصة قطر
4,666	▲ 295%	1,180,468	▲ 2%	2,272	▼ -15%	2,308	▲ 494%	583,941	بورصة البحرين
15,965	▲ 740%	4,087,144	▼ -20%	12,472	▲ 2%	10,023	▲ 691%	2,565,869	سوق مسقط للأوراق المالية
317,198	▲ 220%	82,154,357	▲ 22%	102,548	▼ -51%	124,720	▲ 236%	32,302,482	سوق دبي المالي
108,009	▲ 351%	27,974,385	▲ 19%	43,869	▼ -23%	52,229	▲ 426%	13,527,224	سوق أبو ظبي للأوراق المالية

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية سنة 2016

كمية الأسهم المتداولة



قيمة الأسهم المتداولة



- واصل السوق السعودي استحواده على الجزء الأكبر من نشاط التداول في أسواق الأسهم الخليجية، حيث بلغت حصة إجمالي القيمة المتداولة في السوق السعودي عند نسبة 72% من إجمالي قيمة التداولات في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 220.3 مليار دولار، كما بلغت حصة أسواق الأسهم الإماراتية 15% من إجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 45.8 مليار دولار، وبلغت بورصة قطر 6% من إجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 18.9 مليار دولار فيما شكلت مجموع قيم التداول لبورصة الكويت ما نسبته 6% من إجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 18.9 مليار دولار.



يجب ملاحظة أن هذا التقرير لا يشكل توصيات استثمارية أو ما إذا كان على المستثمرين الاستمرار في استثماراتهم الخاصة. وقد تم إعداد التقرير فقط للغرض المنصوص عليه و لا ينبغي الاعتماد عليها لأي غرض آخر.

وأعد هذا التقرير للتداول العام وتم إرساله لك كعميل، لغرض تقديم المعلومات العامة فقط. وليس المقصود منه عرض أو تقديم المشورة فيما يتعلق بشراء أو بيع أي ورقة مالية.

على الرغم من أن المعلومات في هذا التقرير تم جمعها من مصادر التي تعتقد الشركة بأنها موثوق بها، نحن لم نقم بالتحقق منها بشكل مستقل سواء كانت دقيقة أو غير كاملة. لا توجد مسؤولية على الشركة بسبب أي خسائر ناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من استخدام هذه المعلومات.

شركة الاستثمارات الوطنية ش.م.ك.ع.